PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**13-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Petroleum Company Dues Settled…and Regular Tenders Are the Biggest Reason Behind Drop in Foreign Currency Reserve**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Reem Abdul Moez**

انخفض إلى 18,096 مليار دولار أغسطس الماضى

سداد مستحقات شركات البترول.. والعطاءات الدورية أبرز أسباب تراجع الاحتياطى

■ كتبت ـ ريم عبدالمعز ■

أرجع مسئولو المعاملات الدولية بالبنوك انخفاض الاحتياطى النقدى فى نهاية أغسطس الماضى للعديد من الأسباب أبرزها سداد 600 مليون دولار كمستحقات لشركات البترول الأجنبية على مصر.

وكان البنك المركزى قد أعلن الأسبوع الماضى عن تراجع الاحتياطى بنسبة 2.39/ ليصل الى 18.09 مليار دولار فى نهاية أغسطس مقارنة بـ18.533 مليار دولار فى نهاية يونية الماضى ليعتبر بذلك انخفاض للشهر الثانى على التوالى.

وقال مسئولو البنوك إن زيادة حجم الواردات بالمقارنة بضعف مصادر الدخل بالعملة الأجنبية مثل الاستثمار الأجنبى والسياحة والتحويلات الخارجية حتى - وإن حدث فيها تحسن بسيط - يضغط بصورة كبيرة على احتياطات مصر من العملة الأجنبية.

وكشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزى بشأن أداء ميزان المدفوعات حتى نهاية يونية المالى عن أن حجم الواردات سجل 60.8 مليار دولار مقارنة بـ60.1 مليار دولار خلال العام المالى 2013 ـ 2014.

وفى المقابل تراجعت الصادرات السلعية بنسبة 15.5/ لتصل الى 22.1 مليار دولار حتى نهاية يونية الماضى مقارنة بـ26.1 مليار دولار فى نهاية يونية 2014.

وقال مسئولو المعاملات الدولية بالبنوك إن الحجم الحالى للاحتياطى يعكس الواقع الحقيقى الذى تعيشه مصر وأنه كان من المفترض أن يحدث هذا التراجع منذ فترة إلا أن المنح والودائع طويلة الأجل التى تلقتها مصر خلال الفترة الماضية حالت دون ذلك.

وكشف تقرير البنك المركزى بشأن أداء ميزان المدفوعات عن تراجع صافى التحويلات بدون مقابل الى 21.9 مليار دولار حتى نهاية يونية 2015 مقابل 30.4 مليار دولار فى نهاية يونية 2014 ، وذلك لانخفاض صافى التحويلات الرسمية «السلعية والنقدية» الى 2.7 مليار دولار خلال السنة المالية 2014 ـ 2015 مقارنة بـ11.9مليار دولار حتى فى نفس الفترة من العام المالى 2013 ـ 2014.

وأضاف مسئولو البنوك أن كل من الحكومة والأ يتم ترك العبء كله على عاتق البنك المركزى فيجب اصدار قرارات تهدف لتحسين مكونات ميزان المدفوعات وتنظم عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار وغيرها حتى نستطيع زيادة التدفق لمصر من النقد الأجنبى.

تامر على: لابد من إتخاذ قرارات صارمة لمنع استيراد السلع الكمالية

تطورات احتياطى النقد الاجنبى منذ بداية العام وحتى اغسطس الماضى

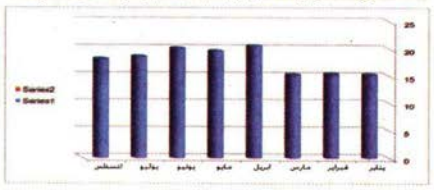

وقال تامر على مدير إدارة مساعد بغرفة المعاملات الدولية بأحد البنوك إن أبرز أسباب الانخفاض تتمثل فى قيام الحكومة بسداد 600 مليون دولار خلال شهر أغسطس كجزء من مستحقات شركات البترول الأجنبية على مصر.

وأضاف أن مصر مازال عليها مستحقات لهذه الشركات تصل الى 2.9 مليار دولار وتطمح الحكومة أن تسدد منها 400 مليون دولار بنهاية العام لذلك من المتوقع أن يواصل الاحتياطى انخفاضه خلا ل الفترة المقبلة.

ورغم التأثير السلبى لسداد هذه المستحقات على الاحتياطى فإن لها تأثيرا ايجابيا من ناحية أخرى لانها تعطى صورة ايجابية عن الحكومة المصرية وانها تفى بالتزاماتها الخارجية فى موعدها وبالتالى إعطاء ثقة أكبر للمستثمرين فى مصر.

وأشار الى أن المشكلة الرئيسية التى تعانى منها مصر وتؤثر بقوة على الاحتياطى هى ارتفاع حجم الواردات المصرية، وقد زادت حدة هذه المشكلة بعدما قامت لجنين بتخفيض عملتها.

وأضاف أن هذا التخفيض تسبب فى هجوم المستوردين على التوسع فى الاستيراد منها وبالتالى تسبب ذلك فى الضغط على الاحتياطى، وكذلك ارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازية ليتجاوز حاجز الـ8 جنيهات.

وقال إن حجم الاحتياطى حاليا مازال فى الحدود الآمنة، لأن الاحتياطى فى أسوء الظروف يجب أن يغطى استيراد 3 أشهر أى تقريبا 15 مليار دولار باعتبار أن اجمالى حجم الواردات المصرية يصل الى 60 مليار دولار سنويا.

وأضاف تامر أن اجمالى حجم العطاءات التى طرحها المركزى سواء كانت دورية أو استثنائية تصل الى 5.5 مليار دولار، وهذا حجم ضئيل للغاية لا يكفى لسداد طلبات الاستيراد وبالتالى يستمر الضغط على الاحتياطى.

وتوقع تامر أن يستمر الاحتياطى فى التراجع خلال الفترة القادمة مع سداد جزء من الالتزامات الخارجية سواء الوديعة القطرية أو قسط دول نادى باريس، بجانب الزيادة المتوقعة فى الاستيراد بعد تخفيض الصين لعملتها.

ويرى تامر أن حل هذا الأمر لايقع ضمن مسئوليات البنك المركزى فقط وإنما الحكومة يجب أن تتدخل بمنع استيراد بعض السلع التى تضغط بقوة على الدولار وعلى الاحتياطى.

ومن جانبه قال عمرو سيف رئيس غرفة المعاملات الدولية بأحد البنوك إن الاحتياطى هو محصلة ميزان المدفوعات الخاص بمصر فعندما يكون هذا الميزان فى حالة ارتفاع يزداد الاحتياطى والعكس صحيح.

ويضيف أن ميزان المدفوعات فى الوقت الحالى يعانى عجزا بسبب وجود خلل فى الحساب الجارى نتج عن ارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات.

ويقول إن الفترة الماضية شهدت تحسنا بسيطا فى حجم الواردات من السياحة والاستثمار الأجنبى ولكنها لا تتماشى مع حجم الواردات لذلك لم نشعر بأى تحسن.

ويؤكد أن الوضع الحالى هو الحقيقة الواقعية ولكننا لم نكن نشعر بها فى الفترة الماضية نظرا لأن مصر كانت تتلقى منحا وودائع طويلة الأجل من دول الخليج فكانت تدعم الاحتياطى وتحسنه ولكن بصورة وهمية.

عمرو سيف: المركزى يقوم بدوره على الوجه الأكمل

وأعتبر سيف أن البنك المركزى فى هذا الشأن يقوم بدوره على الوجه الأكمل ولكن حل المشكلة يتطلب تدخل الحكومة بإجراءات تعمل على تنمية مكونات ميزان المدفوعات عن طريق مثلا تعديل قانون الاستثمار ووضع إعفاءات جديدة للمستثمرين، وبالتالى تشجيع الاستثمار الأجنبى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من استيراد سلع معينة لتوفير العملة الأجنبية بجانب تشجيع التصدير وتحسين جودة المنتج المصرى لزيادة قدرته التنافسية فى الخارج.